

نتائج وتوصيات

تحليل سياسات الشفافية والمعلوماتية للحكومة المصرية فى ادارة ملف مفاوضات قرض صندوق النقد الدولى ،والبرنامج الاقتصادى الوطني

في ظل عودة مفاوضات صندوق النقد تطرح تلك الورقة تحليلا للأداء المعرفي والمعلوماتى للحكومة المصرية في إدارتها لمفاوضات قرض صندوق النقد على مدى الأشهر السابقة وحتى إعلان الاتفاق المبدئي،ثم تعثرها مجددا بعد عدم قدرة الحكومة على البدء فى الاجراءات المالية والسياسات الاقتصادية التى تم الاتفاق عليها، وأداؤها فى إدارة عملية وتحديد آليات ترسيم السياسات الاقتصادية والمالية فيما أُطلق عليه البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، ويقدم ذلك الطرح مجرد تفنيدا لبعض المغالطات المعرفية التي صدرها متخذ القرار للرأي العام في سياق تبرير وتمرير ما أقره سلفا من سياسات على رأسها اتفاقية إتمام قرض صندوق النقد الدولي ، إلى جانب تسليط الضوء على دور المعلوماتية الغائبة في سياسات البرنامج الاقتصادي الوطني المرتبط بمفاوضات القرض والتي يرتكز أهمها فيما سمى بسياسات إعادة توجيه الدعم وسياسات إعادة هيكلة الضرائب ليكشف أثر أزمة المعرفة والمعلوماتية على شرعية ورجاحة وفعالية عملية صنع القرار وما ينتج عنه من سياسات وإجراءات . بما يقدم ورقة عمل تطرح بعض النتائج والتوصيات التي تبلور أهم أزمات الشفافية وتداول المعلومات في أداء الحكومة تجاه الرأي العام ،وتؤسس لبعض خطوات العمل الموجهة للأطراف المعنية في مجتمع السياسات العامة - وفى القلب منه دائرة صانعي ومتخذي القرار- التي تهدف لتعزيز دور المعلوماتية في اتخاذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالمجال الاقتصادي والمالي، والضبط الموضوعي للإفصاح المعرفي الرسمي عن مجريات عملية اتخاذ القرار بما يسمح بمشاركة مجتمعية للدائرة الأوسع من الأطراف المعنية بالتأثير في توجهات تلك السياسات وأثرها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن المصري .

النتائج

- **تعانى** الحكومة من حالة إفصاح معلوماتي أجوف ومتناقض في أحيان ومتراجع في أحيان أخرى مما يؤدى إلى حالة تشوش لدى المواطنين والمتابعين المهتمين بمجال تحليل وتقييم السياسات العامة ، فهي لا تقدم المعلومات إلا في سياق تبريري لاحق لقرارات وسياسات إما غير معلنة أو غير واضحة تم اتخاذها بالفعل للتأكيد على أن ما تم اتخاذه هو الحل الوحيد والممكن ولا بديل له، في مقابل الحاجة إلى تقديمها في سياق تشاركي سابق منفتح لدعم ومشاركة الدوائر الأوسع المهتمة بصنع السياسات العامة لطرح رؤى وسياسات متنوعة تساعد فى رسم واختيار السياسات الأفضل والممكنة للتعامل مع الأزمة التي تصوغها المعلومات المقدمة .
- **من جانب آخر** أهملت الحكومة المصرية تقديم المعرفة الكاملة التي في ضوئها وعلى أساسها يتم اتخاذ حزمة سياسات وإجراءات محددة ، فقد ظل البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للحكومة بصفته الخطة والإطار التي وضعته الحكومة بعد دراسات ومشاورات ومحدد فيه كافة ما سيتم اتخاذه من إجراءات وسياسات سواء على المدى القصير أو المتوسط والبعيد حبيس الغرف المغلقة لا يُصرح إلا باسمه أو بالإشارة إليه عند تبرير اى من الإجراءات والسياسات المتخذة ،فكانت الإجابة المعتمدة لكافة مسئولي الحكومة عند مواجهتهم بالتحفظ على نوعية السياسات التي يُلزم بها صندوق النقد الحكومات المقترضة هو التأكيد على أن المفاوضات تتم على أساس برنامج وطني مصري مستقل, تصادف اتفاق خطط البرنامج وسياساته مع ما يراه صندوق النقد الدولي !! .لتعسف الحوار حول ما إذا كان البرنامج هو برنامج وطني أم برنامج خارجي ،بدلا من أن يكون الحوار والنقد الأساسي حول إعلان ومناقشة البرنامج كاملا ليكون-وفقط- حول احد إجراءاته المتمثلة في إتمام اتفاقية قرض صندوق النقد ، لتخلق بذلك نوع من أنواع الحوار الأعمى ينقاد للأطراف التي استطاع تحسسها من جسد كامل لا يستطيع التعرف عليه .

- **بالإضافة إلى** ذلك فقد اعتمدت الحكومة في خطابها الموجه للرأي العام فيما يتعلق بمفاوضات قرض صندوق النقد على آلية خلط الأوراق والمغالطات المعرفية المتعلقة بالأوضاع والحقائق الاقتصادية في تبريرها وتسويقها لما تتخذه من قرارات سياسية ، فاستخدمت فزاعة التصنيف الائتماني المُهَدَد ومزايا الاقتراض الخارجي الوهمية بالمقارنة بالاقتراض الداخلي والنفي الدائم لمشروطية الصندوق وتدخله في السياسات الاقتصادية الوطنية لتسويغ سياسة الاقتراض كتوجه عام للدولة وكسب الدعم المجتمعي لها ، وفيما يتعلق بسياسات البرنامج الاقتصادي والاجتماعي فقد دأبت مرارا على التأكيد أنه ليس في الإمكان أبدع مما تقوم به في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية برغم كافة البدائل التي طرحها مجتمع الخبراء والأكاديميين ، فضلا عن إصرارها على تصدير سياساته السطحية والمرتبكة والتي لا تختلف عن سياسات العهد البائد على أنها أول طريق التغيير الاقتصادي الجذري لتحقيق العدالة الاجتماعية التي أنشدتها ثورة يناير .
- **تصر** الحكومة المصرية على أن تتحصر سياسات إعادة توجيه الدعم من خلال منظومة توزيع عيني في ظل قاعدة معلوماتية فقيرة ومرتبكة ومعايير غائبة وضوابط ضعيفة ومؤسسات تنفيذية شديدة المركزية والبيروقراطية تشكك في مدى عدالة تلك المنظومة في تحقيق توجيه فعّال للدعم كي يصل لمستحقيه الفعليين.
- **من خلال** رصد الخطاب الرسمي حول السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتوصيف الوضع الراهن فقد لوحظ التخبط والتضارب بين المؤسسات المختلفة منها على سبيل المثال التخبط بين مؤسسة الرئاسة ورئاسة الوزراء في قرارات الزيادات الضريبية الأخيرة . مما يطرح تساؤل عن آليات التنسيق المشترك بين الجانبين وأثرها على حالة البلبلة المعلوماتية وإثارة حفيظة وتشكك الرأي العام الدائم حول ما يُعلن من حقيقة البيانات والمعلومات والقرارات المتعلقة بالوضع الاقتصادي والمالي للبلاد .
- **لم يمارس صندوق النقد الدولى** دوراً إيجابياً كافيا في حث الحكومة المصرية على نشر وإتاحة تفاصيل البرنامج الإقتصادى للقرض ومضامين المشاورات و الاجتماعات التي جرت بين الحكومة و إدارات صندوق النقد الدولي و مجالسه .و بالتالي لم تتعرض إلى حوار مجتمعي كافٍ يضمن توافر إرادة مجتمعية ورسمية مشتركة، مما يطرح التساؤل حول كيف يحظى القرض وسياساته المرتبطة بالدعم المحلي المشروط من قبل الصندوق دون الاهتمام بضمانات وآليات تتيح حوار مجتمعي مبني على مبادئ حرية تداول المعلومات.

التوصيات

- **على الحكومة المصرية** الالتزام بأقصى درجات الشفافية والإفصاح فيما يتعلق بإدارة واستثمار الموارد الطبيعية ، وعلى مجتمع السياسات العامة المعنى بتعزيز شفافية ورشاده السياسات الاقتصادية الضغط من أجل إلزام الحكومة المصرية بالانضمام لمبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية[1] والتي تُلزم الجهات المسئولة بالإفصاح الدوري عن أنواع الصناعات الاستخراجية وحجم مساهمة كل منها في الاقتصاد القومي ، والأطراف الرئيسية في تلك الصناعة سواء شركات محلية أو دولية أو شركات وطنية مملوكة للدولة ،وأنواع وشروط التعاقدات التي تبرمها الحكومة مع الشركات في ذلك المجال ، وقيم المدفوعات المادية في النفط والغاز والتعدين .
- **يعتبر** تطبيق معايير الشفافية و الإدارة الرشيدة لحسابات الصناديق الخاصة وما لها من أثر في تفعيل رقابة مموليها وتمكينهم من المشاركة في إدارة مواردها بشكل أكثر فعالية ورشاد , أحد أهم إجراءات رفع العبء عن الموازنة العامة للدولة وليس ضم أموالها لحساب الخزانة الموحد . لذا يجب أن تتخذ الدولة كافة الإجراءات اللازمة لحصر وإعلان عدد الصناديق الخاصة وميزانياتها ومصادر تمويلها ومصارفها وضمان حق ممولي تلك الصناديق بالاطلاع على موازناتها وحساباتها الختامية بشكل دوري .
- **على الحكومة المصرية** الالتزام بالإفصاح التفصيلي عن نتائج المراحل التجريبية لآليات إعادة توجيه الدعم -سواء للمواد البترولية أو السلع التموينية- وما تم الاعتماد عليه من معايير وقواعد بيانات، وما هي الآليات الضامنة لعدالة وفعالية تلك المنظومة وتحقيقها للهدف المنشود ؟ .
- **يتعين** على مسئولي المجموعة الاقتصادية بالحكومة المصرية ومؤسسة الرئاسة تحرى آليات للإفصاح المعلوماتى والمعرفي للسياسات والإجراءات الاقتصادية مبنى على تنسيق منظم و مشترك بين كافة أطرافها بما يضمن دقة وانضباط الخطاب الرسمي ، إلى جانب تحديد ضوابط واضحة للمعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للبلاد بحيث تكون معلومات كاملة وموضوعية وصحيحة المرجع ، مما

---

1 هى معيار عالمى لضمان شفافية عائدات صناعة النفط والغاز والتعدين ترتكز على آلية كشف الشركات عن المدفوعات التى تقدمها للحكومات وكشف الحكومات عن العائدات التى تتلقاها من الشركات ،وتأسيس جهة مستقلة للمقارنة مؤلفة من عدد من أصحاب المصالح والأطراف المعنية .
لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الرابط التالى: www.eitransparency.org



يساهم على المدى البعيد في إعادة بناء ثقة المواطن المصري في مضمون الخطاب الحكومي بصفة عامة.

- **على الدولة** إعادة بناء وضبط قاعدة معلوماتية شاملة للمجتمع الضريبي في مصر بكافة فئاته وأنشطته الاقتصادية المختلفة بالتعاون مع اتحادات الغرف التجارية والصناعات المصرية والبنوك وجمعيات المستثمرين ، كخطوة أولى وهامة لسياسات حقيقية وفعّالة لإعادة هيكلة النظام الضريبي فى مصر.
- **على الدولة** أن تدعم حق المواطنين في إنشاء جمعيات واتحادات إقليمية ونوعية لدافعي الضرائب يستطيع المواطن من خلالها المشاركة في الاطلاع والرقابة على الإنفاق العام[2] وأن يكون طرفا ممثلا في الحوار الوطني حول إعادة صياغة فلسفة ضريبية أكثر عدالة .
- **على صندق النقد الدولى** تعزيز سياسات شفافية أكثر فعالية. فبالرغم من تطبيق سياسات الشفافية الأخيرة الخاصة بصندوق النقد والبنك الدوليين في 17 مارس 2010, إلا أنه ماوال هناك تحفظات على افتقاد سياسات صندوق النقد و البنك الدولي لمدى إلزامية الدول الأعضاء بمكاشفة التقارير و الاستشارات التي تدور بينهم. فالعديد من التقارير و الوثائق يتم حجبها بسبب عدم موافقة الدول الأعضاء على كشفها و الإفصاح عنها و من أكثر الدول الحاجبة لتلك المعلومات و البيانات هي الصين, البرازيل و دول الشرق الأوسط[3]. فمازالت تمنح الدول مساحة أن تختار الكشف أو الإفصاح عن تلك التقارير من تلقاء نفسها من باب حرية تداول المعلومات و التمكين المجتمعي, دون إلزام أو إجبار تنص عليه سياسات الصندوق .

2 رضا عيسى ، العدالة الضريبية ، دراسة صادرة عن المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ،2010.

3 توبي مكينتوش, IMF Barely Modifies Disclosure Policy, 9 يناير 2010,
/http://www.freedominfo.org/2010/01/imf-barely-modifies-disclosure-policy